



لم لا على المستوى المحلي؟

العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي وال المعنية بحقوق المرأة والفرص الضائعة بسبب جائحة كورونا COVID-19

ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير أدلة جديدة ويستند إلى أبحاث السياسات السابقة التي أجرتها لجنة الإنقاذ الدولية، والتي دعت لسنوات إلى الاهتمام العاجل باحتياجات وأولويات النساء والفتيات في سياق الأزمات الإنسانية. بالاستناد إلى الأطر الحالية - بما في ذلك الدعوة إلى العمل في مجال الحماية من العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، ومنتدى جيل المساواة، والصفقة الكبرى - ندعو الجهات الفاعلة الإنسانية إلى الوفاء بالتزاماتها وتعزيز مزيد من الأولوية للتدخلات المتعلقة بالعنف القائم على اساس النوع الاجتماعي في الأزمات الإنسانية. علاوة على ذلك، يفرض علينا التقرير أن نطرح السؤال التالي: "لماذا لا نتوخى التوجه المحلي" في هذا الشأن؟. يجب علينا إصلاح النظام القائم لتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للسلطة، بما في ذلك مع المنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة، التي تمثل الخط الأول للمستجيبين الذين يقدمون خدمات منقذة للحياة للنساء والفتيات المتأثرات بالأزمات في مختلف السياقات. يجب مشاركة سلطة اتخاذ القرار مع منظمات حقوق المرأة حتى تتمكن هذه الأخيرة من لعب دور نشط في تشكيل السياسات والممارسات التي تؤثر على النساء وعلى مجتمعاتهم. أخيراً، يجب أن تضمن المنظمات الدولية وجود تدابير المساواة التي ستمكن من تتبع وقياس مناسب للتمويل من أجل دعم تدخلات الحماية من العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي ومنظمات حقوق المرأة.

تركت جائحة كورونا (كوفيد-19) آثاراً مدمرة على مستوى سلامة النساء والفتيات في سياق حالات الطوارئ الإنسانية وزادت تعقيداً. حيث أدت تدابير التخفيف من المخاطر ومنع انتشار الفيروس، بما في ذلك فرض الحجر الصحي والقيود المفروضة على التنقل، إلى اضطرابات حادة وخطيرة في حياة النساء والفتيات. كما زادت هذه العوامل أيضاً من شدة صعوبات الأعمال الرامية لتقديم خدمات الإغاثة والحماية من العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي والتي شكلت بالفعل مهمة شاقة في الظروف الإنسانية المعقدة.

وكانت هناك قناعة شبه ثابتة في الأشهر الأولى من الوباء بأن أزمة كورونا (كوفيد-19) ستكون بمثابة عامل تسريع لعملية العمل المحلي، بما في ذلك زيادة التمويل المباشر وزيادة مشاركة السلطة وتضامنها مع منظمات حقوق المرأة. ولكن على الميدان، على الرغم من أن منظمات حقوق المرأة قد تولت مسؤوليات تنفيذ إضافية خلال انتشار الجائحة، فقد اعتمد المانحون الدوليون والوكالات المتعددة الأطراف على طرق التمويل القياسية من أعلى إلى أسفل. حيث لم تتم استشارة منظمات حقوق المرأة بشكل كاف في تصميم التدخلات الإنسانية وكانت تتلقى نسب قليلة من التمويل المستند إلى المشاريع التي لا تكفي لدعم هياكلها أو التدخلات الأساسية لحماية النساء والفتيات في مجتمعاتهن.

وقد سجل التمويل الإنساني الدولي للتدخلات المتعلقة بالعنف القائم على اساس النوع الاجتماعي فشلاً مستمراً في تلبية المستويات المطلوبة من مقدمي الخدمات، حتى عندما دعا المدافعون إلى دعم إضافي خلال عمليات الحجر الصحي، مما زاد من مخاطر العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي. خلال الفترة التي تمت بها كتابة هذا التقرير، تمت تلبية 16.7% فقط من طلبات التمويل العالمية لمكافحة العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي. في الواقع، لا تزال معالجة العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية الصعبة تعاني من نقص حاد في التمويل ولا تعتبر من الأولويات.

**GET INVOLVED
SPREAD THE WORD
VOLUNTEER
DONATE**

RESCUE-UK.ORG
+44 (0)203 983 2727